

وزارة القوى العاملة

قرار رقم ٤١٤ لسنة ٢٠١٥

بتعديل القرار رقم ١٧٥ لسنة ٢٠٠٣

والمعدل بالقرار رقم ٢٣٠ لسنة ٢٠٠٧

والقرار رقم ٣٩٧ لسنة ٢٠١٥

بشأن القواعد والإجراءات المنظمة للتدرج المهني

وزير القوى العاملة

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ ؛

وعلى قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ والمعدل بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ ؛

وعلى قرار وزير القوى العاملة رقم ١٧٥ لسنة ٢٠٠٣ والمعدل بالقرار الوزاري

رقم ٢٣٠ لسنة ٢٠٠٧ والقرار رقم ٣٩٧ لسنة ٢٠١٥ ؛

وبناءً على ما عرضته السيدة الأستاذة رئيس الإدارة المركزية للتدريب المهني

وتنمية القوى البشرية ؛

قـرـر:

(المادة الأولى)

يُستبدل بنصوص المادتين (الأولى ، والثالثة) من القرار الوزاري رقم ١٧٥ لسنة ٢٠٠٣

المشار إليه بعاليه ، المادتان الآتيتان :

المادة الأولى :

يُقصد بالمتدرج المهني إلحاق المتدرج في المرحلة العمريّة (١٣ - ١٨ سنة) لدى أى من أصحاب الأعمال ، بغرض تعلم مهنة ما خلال فترة زمنية محددة ، وفقاً لاتفاق يبرم بين العامل ، أو ولي أمره وصاحب العمل لهذا الغرض ، ويحظر إلحاقه لتعلم أى من المهن المحظور تشغيل الأطفال بها طبقاً للقوانين والقرارات الوزارية الصادرة في هذا الشأن .

المادة الثالثة:

يجب أن يتضمن اتفاق التدرج المهنى مدة التدريب على ألا تقل مدته عن سنة ولا تزيد عن ثلاث سنوات ، وتقسم هذه المدة إلى ثلاث مراحل متتابعة على الأقل تتفق وأصول تعلم المهنة أو الصنعة محل اتفاق التدرج ، على أن يتم اختبار المتدرج فى نهاية كل مرحلة لمعرفة مدى تقدمه فى مجال المهنة أو الصنعة المتدرج بها .

(المادة الثانية)

تُستبدل عبارة القوى العاملة والهجرة بعبارة القوى العاملة أينما وجدت بالقرار .

(المادة الثالثة)

يُلغى القرار الوزارى رقم ٢٣٠ لسنة ٢٠٠٧ ، ويُسحب القرار الوزارى رقم ٣٩٧ لسنة ٢٠١٥ المعدل للقرار الوزارى رقم ١٧٥ لسنة ٢٠٠٣ المشار إليهما بعاليه .

(المادة الرابعة)

يُلغى كل قرار أو نص سابق يتعارض مع أحكام هذا القرار .

(المادة الخامسة)

يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويُعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

وزير القوى العاملة

جمال سرور